بعد مروره بمرحلة استثنائية في ٢٠١٣.. مجلس الذهب العالمي:

الطلب العالمي على الذهب يستمر في مساره التصحيحي خلال الربع الثاني من ٢٠١٤

البنوك المركزية اشترت ١١٨ طناً.. والطلب على المجوهرات ارتفع إلى ٥١٠ أطنان

أظهر أحدث تقارير مجلس الذهب العالمي الخاص بتوجهات الطلب على الذهب خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠١٤، استمرار عودة التوجهات الطويلة الأمد للطلب العالمي على الذهب بعد مرور المعدن الأصفر بمرحلة استثنائية في عام ٢٠١٣. واستقر إجمالي الطلب العالمي على الذهب في الربع الأول عند ٩٦٤ طناً، بانخفاض وصل إلى ١٦٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، بعد تراجع المستهلكين والمستثمرين ودمج أنشطتهم.

وانخفض الطلب العالمي على المجوهرات، الذي يمثل أكثر من نصف إجمالي الطلب العالمي بشكل مفاجئ بنسبة ٣٠٪ إلى ٥١٠ أطنان. وبالمقارنة، فإن الطلب خلال الربع الثاني من ٢٠١٤ كان أعلى بنسبة ١١٪ مقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٢، ما عزز الاتجاه الصعودي الملحوظ منذ عام ٢٠٠٩. وحافظت كل من الهند والصين على ريادتهما لسوق المجوهرات العالمي، حيث اشترى كل منهما ١٥٤ و١٤٣ طناً على التوالي. وفي ظل الهدوء التقليدي الذي يسود هذا الربع من العام بالنسبة للمجوهرات، استمر المستهلكون في استيعاب عمليات الشراء القائمة على الفرص في ٢٠١٣، واتبعوا نهجاً شرائياً يقوم على «الاحتياج» لمشترياتهم من المجوهرات. وتأثرت مشتريات المجوهرات الهندية خلال الانتخابات حيث تم حظر المشتريات الضخمة خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى التأثير المستمر على قيود واردات الذهب. وفي تلك الفترة أيضاً، كانت هناك مؤشرات على التعافي في أسواق الدول الغربية، حيث ارتفع الطلب على المجوهرات في الولايات المتحدة بنسبة ١٥٪ إلى ٢٦ طناً، وفي المملكة المتحدة إلى ٤ أطنان بنسبة ٢١٪، حيث استمرت ثقة المستهلك في النمو بالتوازي مع الاقتصاد وعودة المعدن الأصفر إلى مقدمة صفوف صرعات الموضة.

مشتريات المصارف المركزية

اشترت المصارف المركزية ١١٨ طناً من الذهب في الربع الثاني من ٢٠١٤، بزيادة وصلت إلى ٢٨٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي. ويعد ذلك الربع الرابع عشر على التوالي الذي يكون فيه صافي مشتريات المصارف المركزية من الذهب مدفوعاً بعدد من العوامل تشمل استمرارسياسة التنوع بعيداً عن الدولار الأمريكي، والتوترات السياسية الجارية في العراق وأوكرانيا.

وارتفع إجمالي الطلب على الاستثمار (الاستثمار في السبائك والعملات الذهبية مع صناديق التداول في أسواق السلع) إلى ٤٪ ليصل إلى ٢٣٥ طنا. وثبت حجم الطلب على السبائك والعملات الذهبية عند ٢٧٥ طناً في الربع الثاني من العام الجاري، مسجلاً انخفاضاً بنسبة ٥٦٪ في أعقاب مستويات غير مسبوقة من الشراء خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وأبدى العديد من المستثمرين خلال الربع الثاني من هذا العام،شعورا بعدم اليقين حول توجهات سوق الذهب ومستويات الزخم الخاصة بالأسعار، بينما كان التجار في الأسواق الحساسة للأسعار أقل نشاطاً بسبب انخفاض التقلبات. وفي الوقت نفسه، شهد الربع الثاني تحسناً في ميول المستثمرين تجاه صناديق التداول في أسواق السلع بالمقارنة مع العام الماضي. واستقرت التدفقات عند ٤٠ طناً في الربع الثاني من العام، ما يمثل عُشر قيمة عمليات الاسترداد خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وجرى تسجيل أغلب تلك التراجعات في بداية الربع، حيث بدأت تتحول إلى تدفقات هامشية مع نهايته.

وقال ماركوس غرب، المدير التنفيذي لاستراتيجية الاستثمار لدى مجلس الذهب العالمي: «ضمن السياق العام الاستثنائي الذي عايشناه خلال العام الماضي، شهدنا نشاطاً في سجلات المشتريات والمبيعات، ولايزال الطلب في هذا الربع مستمراً ومبدياً عودة إلى التوجهات ذات المدى الطويل، وذلك يبرهن على الطبيعة المتوازنة التي يتميز بها سوق الذهب بشكل متفرد. وبينما اكتفى مستهلكو المجوهرات بما حققوه من معدلات مشتريات استثنائية في ٢٠١٣، بدأ المستثمرون في استعادة التوازن عبر التراجع عن نزعة الشراء التي تم تسجيلها في العام المنصرم. وفي المجمل، فإن سوق الذهب يستعيد توازنه في أعقاب الظروف الاستثنائية التي شهدناها في ٢٠١٣».

وفيما يتعلق بالقيمة، سجل الطلب على الذهب في الربع الثاني مشتريات بقيمة ٤٠ مليار دولار، منخفضاً بنسبة ٢٤٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. ووصل معدل سعر الذهب إلى ١٢٨٨ دولاراً أمريكياً للأونصة بانخفاض ٩٪ عن الربع الثاني من ٢٠١٣.

ملخص التقرير:

× حافظت المجوهرات على مكانتها كأكبر مكونات الطلب على الذهب، حيث مثلت نصف الطلب بقيمة ٥١٠ أطنان. وعلى الرغم من انخفاض الطلب بنسبة ٣٠٪، إلا أن المجوهرات وسعت نطاق التوجه الصاعد بوجه عام انطلاقاً من القاعدة التي تم تأسيسها في ٢٠٠٩.

× زادت مشتريات المصارف المركزية بنسبة ٢٨٪ إلى ١١٨ طناً بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، حيث استمرت في استخدام الذهب كمأمن في مواجهة المخاطر والتنوع بعيداً عن الدولار الأمريكي.

× ارتفع إجمالي الطلب على الاستثمار (الاستثمار في السبائك والعملات الذهبية مع صناديق التداول في أسواق السلع) إلى ٤٪ ليصل إلى ٢٣٥ طنا. وثبت حجم الطلب على السبائك والعملات الذهبية عند ٢٧٥ طناً في الربع الثاني من العام الجاري، في أعقاب مستويات غير مسبوقة من الشراء خلال ذات الفترة من العام الماضي. وثبتت التدفقات عند ٤٠ طناً في ذات الربع من العام، ما يمثل عُشر قيمة عمليات الاسترداد خلال الفترة نفسها من العام الماضي

× تظهر تلك العوامل مجتمعة أن الطلب على الذهب يعود إلى توجهاته طويلة الأمد بعد مرحلة استثنائية في ٢٠١٣.

× وارتفع إجمالي الواردات في هذا الربع بنسبة ١٠٪ متأثراً بنمو واردات التعدين.

× وسجل النصف الأول من هذا العام أقل معدل إعادة تدوير منذ ٢٠٠٧، على الرغم من أن الربع الثاني في ٢٠١٤ سجل ارتفاعاً بنسبة ١٪ ليصل إلى ٢٦٣ طناً بالمقارنة مع العام الماضي، وهذا يعتبر معدلاً منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع المعدلات التاريخية.

إحصائيات حول الطلب على الذهب

× وصل الطلب على الذهب في الربع الثاني من ٢٠١٤ إلى ٩٦٤ طنا مسجلا ارتفاعا بنسبة ١٦٪ من ١١٤٨ طنا.

× ارتفعت مشتريات المصارف المركزية بنسبة ٢٨٪ إلى ١١٨ طناً من ٩٢ طنا.

× انخفض الطلب على السبائك والعملات الذهبية بنسبة ٥٦٪ إلى ٢٧٥ طناً من ٦٢٨ طنا.

× ثبتت تدفقات صناديق الاستثمار في أسواق السلع عند ٤٠ طناً، وذلك يمثل انخفاضاً بقيمة العشر عما شهدته ذات الفترة من العام الماضي.

× إجمالي الطلب على المجوهرات انخفض بنسبة ٣٠٪ من ٥١٠ أطنان إلى ٧٢٧ طناً.

× انخفض الطلب على التكنولوجيا مسجلاً ١٠١ طن بنسبة ٣٪ بالمقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي.

× ارتفع إجمالي الواردات بنسبة ١٠٪ إلى ١٠٧٥ طنا. ويتوقع التقرير أن ترتفع الواردات إلى القمة في ٢٠١٤ ثم تستقر لمدة ٤ – ٦ أرباع.

بهدف تعزيز الدعم الفني وبناء القدرات في مختلف مجالات التنمية

صندوق النقد العربي يوقع مذكرة تفاهم مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي

تعهد صندوق النقد العربي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي على تعميق التعاون فيما بينهما لتعزيز الاستجابة لاحتياجات السلطات المالية والنقدية في الدول العربية. وقد جرى لهذا الغرض التوقيع على مذكرة تفاهم أمس الخميس الموافق ١٤ أغسطس ٢٠١٤ بين الطرفين، حددت إطار عمل للتعاون المشترك بين المؤسستين في المنطقة العربية.

هذا ويعمل صندوق النقد العربي على تعزيز أسس التكامل النقدي للاقتصادات العربية، ويقدم الدعم المالي والفني للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تقوم بها الدول العربية لدعم التنمية وتحسين فرص النمو. وفي المقابل تعتبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، واحدة من أكثر وكالات التنمية الدولية نشاطاً في المنطقة العربية تعمل على تلبية احتياجات التنمية المتزايدة للدول العربية وخاصة في ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجهها دول المنطقة.

وسيسمح المزيد من التعاون بين المؤسستين في المنطقة العربية، بتعظيم فرص الاستفادة والتكامل بين الخبرات والمزايا النسبية لكل منهما، لخدمة احتياجات وأغراض التنمية في المنطقة، حيث ستتعاون المؤسستان في توفير خدمات الدعم الفني وبناء القدرات في الأنشطة والمجالات ذات الاهتمام المشترك للدول العربية الأعضاء لصندوق النقد العربي، وذلك بالاستفادة من خبرة صندوق النقد العربي الطويلة في المنطقة وخبرة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي الفنية في مجالات متعددة من الأنشطة المشتركة.

وقد عبر في هذه المناسبة السيد اكيهيكو تاناكا، رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي: «إن مذكرة التفاهم هذه ستكون نقطة بداية طيبة لمناقشة برامج عمل محددة بين المؤسستين لتعزيز المساعدة في بناء القدرات وتطوير القطاع المالي العربي».

ومن جانبه أشار الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، إلى أن تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال وتوفير فرص التدريب وبناء القدرات هي من صلب اهتمامات وأولويات صندوق النقد العربي لدعم التنمية في المنطقة العربية، مؤكداً تطلعه لتعميق وتكثيف التعاون مع المؤسسات الدولية لمساعدة الدول العربية على تلبية الاحتياجات المتزايدة للتنمية لديها، وأن التعاون مع الوكالة اليابانية «جايكا» يأتي في هذا السياق، منوهاً بالخبرة والجهود الكبيرة للوكالة في المنطقة العربية في مجالات التنمية المتعددة.

وسوف يشمل التعاون بين المؤسستين المشاركة في بعثات مشتركة للمشورة الفنية وإطلاق برامج مشتركة للتدريب، وتعزيز تبادل المعلومات وتنسيق السياسات، بهدف المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي في المنطقة.

السعودية تستورد ٤٦٨ ألف رأس من المواشي استعدادا لموسم الحج

أكد مسئول في المؤسسة العامة للموانئ استيراد نحو نصف مليون رأس من المواشي الحية عبر ميناء جدة في الشهر الماضي، فيما بلغ إجمالي كميات المواد الغذائية المستوردة نحو مليون طن.

وتأتي هذه الواردات في ظل استعدادات الأسواق المحلية لموسم الحج الذي بات قريبا.

وناول ميناء جدة نحو ٤,٥ ملايين طن من البضائع الواردة والصادرة المختلفة ونحو ٣,٥ آلاف حاوية قياسية في يوليو الماضي.

ووفقا لبيانات رسمية بلغ إجمالي أعداد المواشي الحية الواردة خلال الشهر الماضي ٤٦٨,٣ رؤوس، أما البضائع العامة فقد بلغ إجمالي كميات المواد الغذائية المختلفة نحو ٩٦٤ ألف طن.

وبلغ إجمالي كميات مواد البناء المختلفة نحو ٧٢٧,٥٦ ألف طن.

وبلغت إجمالي أوزان الواردات والصادرات من البضائع المختلفة في ميناء جدة في الشهر الماضي التي تم مناولتها ٤,٤٣ ملايين طن، وإجمالي أعداد الحاويات التي تم مناولتها ٣٤٦,٧ ألف حاوية قياسية بأنواعها المختلفة.

وبلغ أعداد السفن التي قدمت وغادرت الميناء ٣٣٤ سفينة من مختلف الأنواع والأحجام، وبلغت أعداد الحاويات التي تم مناولتها برسم المسافنة ١١٧,٥٩١ حاوية قياسية.

أما الحبوب السائبة الشعير، فقد بلغ إجمالي كميات الشعير ٢٣٦,٥٧ ألف طن، وإجمالي أعداد السيارات المركبات والشاحنات وكذلك المعدات ذاتية الحركة ٥٦,٧٦ ألف طن، وإجمالي الركاب الذين قدموا وغادروا الميناء ٣٩,١٧ ألف راكب.

غرفة دبي تستعد لتنظيم المنتدى العالمي الإفريقي للأعمال ٢٠١٤

كثفت غرفة تجارة وصناعة دبي استعداداتها لتنظيم المنتدى العالمي الأفريقي للأعمال، والذي يقام تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في ١-٢ أكتوبر المقبل في فندق أتلانتس النخلة بدبي مع تأكيد المزيد من الشخصيات العالمية المهمة مشاركتها في المنتدى.

ويمتاز المنتدى هذا العام، والذي يقام تحت شعار (واقع متجدد – تواصل متعدد) عن المنتدى السابق في ان المشاركة فيه تقتصر على أصحاب الدعوات من ٥٠٠ مشارك رفيع المستوى من صناع القرار من القطاعين الحكومي والخاص، منهم رؤساء دول ووزراء من الدول الإفريقية، ورؤساء مجالس إدارات شركات مرموقة، ومديرو كل من المصارف الخاصة، وصناديق الثروة السيادية، والشركات الخاصة، وقادة الأعمال الإماراتيين والعالميين، ورؤساء وكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية.

وأشار مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي حمد بوعميم إلى ان مشاركة العديد من الأسماء والشخصيات المهامة والفاعلة من أصحاب القرار سيثري المنتدى، ويجعله المنصة الأبرز لكيفية الاستفادة من مزايا وخبرة دول الخليج في تحفيز النهضة الاقتصادية في القارة الإفريقية، حيث ستسنح الفرصة على مدى يومين متتاليين للمشاركين للتواصل فيما بينهم واستكشاف مجالات التعاون وتنمية شراكات جديدة والاستفادة من فرص الأعمال بين الشركات في إفريقيا وباقي أنحاء العالم.

وأكدت شخصيات عالمية مهمة مشاركتها في المنتدى الذي يستعرض المنتدى في جلسات نقاشية متعددة التحديات والتعاون في مجال البنية التحتية، وكيفية التغلب على عوائق التجارة البينية، والاستفادة من الخبرات الخليجية في هذا المجال، وتأثير موقع ومكانة دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار من وإلى افريقيا، واستعراض تجارب افريقيا في استضافة الفعاليات الكبرى، بالإضافة إلى مناقشة الدور المتوقع ان تلعبه الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي خلال العقد القادم.

وتشير الأرقام الصادرة عن غرفة دبي إلى أن قطاع التجارة يستحوذ على النسبة الأعلى من نشاط الشركات الأفريقية المتواجدة في دبي، حيث تبلغ نسبة الشركات الأفريقية العاملة في هذا القطاع في دبي ٦٠٪ يليه قطاع التشييد والبناء (١٤,٨٪ من الشركات)، ومن ثم قطاع الخدمات اللوجستية (٨,٢٪ من الشركات)، وقطاع العقارات (٨,١٪) من الشركات، وقطاع الصناعات التحويلية (٢,٥٪)، وقطاع السياحة والضيافة (حوالي ١ ٪)، وقطاع الزراعة (٠,٢٪).

وبحسب تقديرات البنك الدولي، تحتاج إفريقيا إلى ٩٣ مليار دولار أمريكي سنوياً لتغطية احتياجاتها من الاستثمارات في البنية التحتية وصولاً إلى العام ٢٠٢٠، في حين ان ثلث هذا المبلغ فقط وهو ٣١ مليار دولار سنوياً متوافر حالياً عند الحكومات الإفريقية.

حرب غزة تدفع عملة «العدو الصهيوني» إلى أدنى مستوى من ٥ أشهر

سجل سعر صرف الشيكل عملة «العدو الصهيوني» أدنى مستوى له مقابل الدولار في خمسة أشهر، إذ بلغ ٣,٩٤ شيكلات للدولار الواحد. وقد تراجع سعر الشيكل بنسبة ٢٪ في الأسابيع الأخيرة.

ويقول اقتصاديون إن العدوان على غزة وزيادة إسرائيل إنفاقها العسكري مع انخفاض التحصيل الضريبي، كل ذلك دفع المتعاملين والمستثمرين إلى إعادة النظر في حجم حيازتهم للشيكل، وهو ما أنهى سنوات من استقرار العملة الإسرائيلية ومقاومتها لأي ضغوط جيوسياسية. ويَتوقع المتعاملون مزيدا من تراجع الشيكل.

وكان البنك المركزي الإسرائيلي قد تدخل يوم ٧ أغسطس الجاري في سوق العملات الأجنبية لشراء كمية من الدولارات تناهز ٤٠٠ مليون دولار، وذلك بغرض إضعاف العملة الأمريكية التي صعدت مقابل الشيكل في الفترة الأخيرة.

وقد بدأت الكلفة الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على غزة تظهر على شكل توقعات بتراجع نمو الاقتصاد الإسرائيلي، إذ قالت محافظة البنك المركزي الإسرائيلي كارنيت فلوغ الخميس الماضي إن حرب غزة قد تقلص النمو في العام الجاري بنصف نقطة مئوية.

وفي انعكاس آخر لكلفة حرب غزة على الاقتصاد الإسرائيلي، وافقت اللجنة المالية المصغرة للكنيست (البرلمان) على اقتطاع ٩٣٠ مليون دولار من موازنات الوزارات المختلفة لصالح وزارة الدفاع والجيش لسد نفقات العدوان.

وشهدت جلسة اللجنة نقاشا حادا بين أعضائها، إذ أكد المعارضون لهذه الاقتطاعات أنها ستكون على حساب أمور حياتية ملحة مثل التعليم والصحة، ومن شأنها أن تؤدي إلى زيادة الضرائب.

مصر تتلقى وعودًا خليجية بمساعدات جديدة في أكتوبر

تلقت الحكومة وعودا خليجية بالحصول على حزمة مساعدات مالية خلال الفترة المقبلة، وعلى وجه التحديد في أكتوبر المقبل.

أضافت مصادر مطلعة أن الفترة الماضية شهدت العديد من المباحثات مع دول الخليج، لافتة إلى أن الزيارة الأخيرة للرئيس عبدالفتاح السيسى للمملكة العربية السعودية، ستسهم في دفع تلك المساعدات الى الأمام.

ورفضت المصادر، في تصريحات لجريدة المال المصرية، تحديد حجم المساعدات القادمة، لكنها أكدت أنها كبيرة وعلينا الانتظار لحين تسلمها.

وكانت مصادر حكومية قد أعلنت بعد فوز المشير عبدالفتاح السيسى برئاسة الجمهورية، أن مصر ستحصل على حزمة مساعدات خليجية بقيمة ٢٠ مليار دولار، وقالت إن المساعدات سيتم إعلانها مرة واحدة خلال مؤتمر شركاء التنمية الذي دعا إليه العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

وتخطط الحكومة لجمع ٧٢ مليار دولار من المؤتمر بينها قروض بقيمة ١٢ مليار دولار، و٦٠ مليار دولار في شكل مشروعات استثمارية.

وعقد الرئيس السيسى الأحد الماضي قمة مشتركة مع العاهل السعودي لبحث الأوضاع السياسية والاقتصادية والإقليمية.

من ناحية أخرى كشفت المصادر، أن مصر استعجلت الجانب السعودي لإرسال الدفعة الثالثة من مساعدات المنتجات البترولية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، يتم الحصول عليها من الصندوق السعودي للتنمية في شكل قروض ميسرة.

ولفتت المصادر إلى أن تلك المساعدات تتضمن أسطوانات بوتاجاز، وتنتظر التصديق عليها من الجهات السعودية المختصة.

وحصلت مصر على مساعدات تتجاوز الـ٢٠ مليار دولار من دول الخليج، منذ يوليو ٢٠١٣، كما تتولى المملكة العربية السعودية إمداد مصر بالمنتجات البترولية منذ إبريل الماضي، حتى نهاية أغسطس الحالي. وكشفت المصادر أن الحكومة طلبت من دولة الإمارات العربية المتحدة شراء سندات محلية وسداد قيمتها بالدولار، لافتة إلى أن الجانب الإماراتي وجه صندوق أبوظبى السيادى إلى دراسة الأمر.

ويشترط الصندوق السيادى الإماراتي تصنيف ائتماني «BBB» للدول التى يقوم بالاستثمار في أدوات الدين الخاصة بها، فيما قالت المصادر إن الجانب الإماراتى أصدر تعليمات للصندوق باستثناء مصر من هذا الشرط.

يشار إلى أن وكالة «فيتش» ابقت على التصنيف الائتماني لديون مصر، نهاية يونيو الماضي، عند مستوى «B –» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وذكرت المصادر أن الصندوق الإماراتي تلقى بالفعل عرضا من الحكومة المصرية للاكتتاب في سندات بآجال متفاوتة، تبدأ من خمس سنوات، وتصل إلى ١٥ عاما، مشيرة إلى أن قيمة الاكتتاب سيحددها الجانب الإماراتى بعد دراسة تلك العروض.

قال هشام رامز، محافظ البنك المركزي، إنه لأول مرة منذ سنوات يقوم الأجانب بالعودة مرة أخرى للاكتتاب في أدوات الدين المحلي، فيما يعد مؤشرًا إيجابيًا على تحسن الثقة في الاقتصاد المصري.